الفصل السادس

البحـــث العـــلمي*

٥٤. ثمة حضور ملحوظ للأساتذة الباحثين في الجامعة اللبنانية بين أقرانهم في المجتمع. فالذي يود أن يحلل إحصائيا الهوية الجامعية للمشاركين فـــي المؤتمرات والندوات، ولكتاب المقالات (في المجلات الدورية) والكتب سوف يجد أن معظم هؤلاء من الجامعة اللبنانية، بغض النظر عـــن نوعيـــة هـــذه الأعمال، علما بأن مساهمات العديد منهم ذات أهمية لا جدال فيها ويعتبرون مراجع في ميادينهم. لم نقم بمثل هذا التحليل الإحصائي لكن هنـــاك أســـبابا متنوعة تسمح باعتبار هذه الفرضية فرضية قوية [٤٢] . المهم أن نشاط أساتذة الجامعة اللبنانية هذا يتم بمبادرة منهم، وعبر الاتصال الشخصي والمباشـــر بالجهات المنظمة الممولة، وهو يعبر عن مكانة أصحابه أكثر مما يعبر عـــن مكانة المؤسسة.

٥٥. بالمقابل تبدو البنية المؤسسية للبحث العلمي فـــي الجامعـــة ضعيفـــة. وهناك عدة مبينات على ذلك. **البينة الأولى تتعلق بضعف مراكز البحث فيها:** مركز البحث الأول فيها أنشئ في الستينيات في معهد العلـــوم الاجتماعيـــة، وتوقف عن العمل منذ السبعينيات. وعندما انطلق من جديد مؤخرا لم يقم بغير إصدار دورية "العلوم الاجتماعية" (أربعة أعـــداد، اثنيـــن بالعربيـــة واثنيـــن بالأجنبية)، ولم يرصد له في موازنة ١٩٩٧ سوى مبلغ ٥٠ مليون ليرة، ثـــم ٦٨ مليون في موازنة ١٩٩٨. هناك مركز ثان في كلية التربية نص عليـــه المرسوم الذي أعاد تنظيمها (١٩٧٩) لكن أول موازنة له وضعت في العـــام ١٩٩٧، من دون أن يكون له رئيس وهيئة علمية. هذا التعيين حصـــل فـــي

* يشمل "البحث العلمي" سائر الحقول المعرفية (البحتة والإنسانية) في الجامعة.

العام ١٩٩٨ ورصد له مبلغ ١٥٠ مليون ليرة، وقد هبط المبلغ المرصود إلى ١٤ مليون العام ١٩٩٩. ويقول أحد منشورات الجامعة إن هناك مركزين آخرين في كلية الآداب والعلوم الإنسانية والحقوق، واحد يحضر "لإعادة تفعيله" والثاني "أعيد تفعيله"، ولا وجود لأخبار عن هذين التفعيلين، علما بأن المنشور نفسه يعدد بدوره معوقات هذه المراكز جميعا [٤٣]. **البينة الثانية مالية:** ذلك أن موازنة ١٩٩٧ مثلا خصصت ٤ مليارات ليرة تحت عنوان "تعويض بحث لأفراد الهيئة التعليمية". لكن هذا المبلغ يدفع لهؤلاء بصورة آلية بمثابة تدبير ضمني لزيادة مداخيلهم. لذلك يفترض من الأستاذ بأن لا يفيد بأنه أنهى بحثه وإلا توقفت التعويضات التي يتقاضاها. وعلى كل حال فقد ألغي هذا التعويض في موازنة العام ١٩٩٩ مع التغيير الحاصل في سلسلة الرواتب. أما البنود المتعلقة بالرحلات العلمية فلم يخصص فيها أي مبلغ، ويقع الاشتراك في المؤتمرات أو إقامة مؤتمرات ضمن بند الدعاية والعلاقات الخارجية الذي لا يوجد فيه ما يمت إلى الأبحاث بصلة. ولا يبقى من موازنة الإدارة المركزية الموجهة نحو البحث سوى ما يتعلق بمركزي الأبحاث المذكورين، وبند اسمه "نفقات تأمين وسائل البحث"، وقد خصص له ٦ ملايين ليرة في العام ١٩٩٧[٤٤]. هذا كل شيء. **البينة الثالثة إدارية:** وذلك أن الهيكلية التنظيمية للجامعة لا تلحظ أي وظيفة أو منصب لشخص أو هيئة مهمتهما الاهتمام بالبحث وسياساته. **البينة الرابعة تتعلق بأنصبة أفراد الهيئة التعليمية:** بينما يعفى الرئيس والعميد من عدد من ساعات التعليم، وكذلك يخفض نصاب من هم برتبة أستاذ، فإنه ليس هناك إعفاءات مماثلة للأستاذ الباحث. زد على ذلك أن الأبحاث التي يجري تمويلها من الجامعة نفسها لا تسمح بإعفاء صاحب البحث من عدد من ساعات التعليم ولا يبدو أنها تسمح بالحصول شخصيا على أتعاب من الموازنة المقررة للبحث [٤٥]. **البينة الخامسة تتعلق بقاعدة المعلومات البحثية وبالتوثيق في الجامعة.** ليس هناك

سجلات معروفة، تنشر دوريا معلومات حول أبحاث الطلاب (دبلوم ودكتوراه) والأساتذة (مقالات وكتب)، وليس هناك عملية تخزين لما أنجز من أبحاث ورسائل وأطروحات يستطيع الطالب أو الأستاذ الباحث التعرف إليها عند تحضيره لمشروع بحثه. يستثنى من ذلك مركز المعلوماتية القانونية الذي أنشئ عام ١٩٨٦ وألحق بكلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية عام ١٩٩٣، والذي رغم الظروف الخاصة التي أحاطت بإنشائه، يؤدي دورا مهما في ميدانه، بالنسبة لأهل القانون.

٥٦. **كذلك فإن الممارسات الشائعة والوقائع تتنافى والتقاليد الجامعية المساعدة على تحفيز البحث وتطويره.** وهناك عدة بينات على هذا الأمر. **البينة الأولى تتعلق بتقييم الأبحاث، أو بتقييم الأطروحات التي نالها أصحابها من جامعة أخرى.** فآلية التقييم تسمح بالكثير من الاستنساب إيجابا أو سلبا أو بتأخير البت في طلب التقييم أو تقديمه. علما بأن التقييم ظل حتى وقت قريب مقطعا (كل عمل منشور أو أطروحة على حدة، من دون النظر في كامل الملف) ما يفسح في المجال واسعا للتلفيق إذا ما قصد صاحب العلاقة ذلك. أما بعد أن تقرر "دراسة الملف" أي ربط التقييم بالترقية فإن الطلبات تتجمع لدى موظف في إدارة الجامعة من دون أن تكون هناك هيئة أو سلطة معترف بها قانونيا تأخذ على عاتقها دراسة الملف وتحويل ما فيه إلى محكمين، أو مقابلة المرشح أو ما إلى ذلك. وهذا يجعل "الملف" خاضعا بدوره للاستنساب أيضا في سرعة حركته ووجهة القرار بصدده. **والبينة الثانية تتعلق بغياب مرجعية للمنح البحثية** (Grants) التي يمكن أن تخصصها الجامعة أو تستقبلها من الخارج. وما يصل من عروض خارجية يسلك مسالك غير واضحة، ويجري الاستفادة منه عن طريق العلاقات الشخصية. **البينة الثالثة تتعلق بالبنى التحتية للبحث**، لا سيما المكتبات والحواسيب والمختبرات ومصادر المعلومات. لقد دلت المسوحات والآراء المجمعة من أفراد الهيئة التعليمية

على النقص الشديد في هذه البنى وأقرت منشورات الجامعة بأن هناك "شبه مختبرات" [٤٦] . وأكثر من يعاني من هذا الضعف أساتذة الكليات العلمية والتطبيقية الذين تشكل المختبرات قاعدة لا غنى عنها لأبحاثهم. **البينة الرابعة تتعلق بمدى إفادة أفراد الهيئة التعليمية من تسهيلات المشاركة في المؤتمرات العلمية**، لا سيما خارج لبنان. فرغم أن قانون التفرغ نص على أمور مثل التسهيلات البحثية ونفقات السفر وغيرها، فإن أفراد الهيئة التعليمية لا يحصلون على تغطية مالية لمشاركة كهذه. أما البند المتعلق بالمؤتمرات في الموازنة، فإن الحجم الصغير للمبالغ المرصودة في هذا البند يجعلها عرضة للإنفاق السريع على تلبية بعض الدعوات الرسمية التي تتلقاها الجامعة.

٥٧. **الشهادات القائمة على البحث (الدبلوم والدكتوراه) ضعيفة إجمالا.** في وجه من وجوهها تتشارك شهادة الدبلوم مع شهادة الدكتوراه في ما تعانيه هذه الأخيرة (راجع الفصل الخامس). ومن جهة ثانية تتأثر شهادة الدبلوم بشدة بضعف البنى التحتية (وخاصة المكتبات). ومن جهة ثالثة ثمة ضعف في الإعداد لممارسة البحث العلمي، وتكوين أساليب قراءة ومعالجة وكتابة متفقة مع التقاليد البحثية في العالم. كذلك فإن معرفة لغة أجنبية واحدة على الأقل ما زال أمرا ثانويا في القبول في هذه الشهادة والمتابعة فيها. يعزز هذه الوضعية نوع من الغموض العام حول مفهوم البحث. فهو، بالنسبة للبعض، أقرب إلى التمرين الإنشائي أو إلى المرافعة الغارقة في الأفكار المسبقة والأيديولوجيا، فيما تنتشر في الجامعة كلمة "بحث" للدلالة على أعمال الطلاب وتقاريرهم.

٥٨. **ثمة لاتكافؤ بين أهل العلوم البحتة وأهل الانسانيات في توافر الشروط البحثية يحتاج إلى معالجة جدية.** ذلك أن متطلب الترقية عند أساتذة العلوم البحتة هو النشر في دوريات عالمية محكمة، أما أساتذة الانسانيات (الآداب،

العلوم الاجتماعية أو الانسانية والحقوق، وغيرها) فليس مطلوبا منهم ذلك. وبما أن النشر محليا فرصه متاحة وبما أن "تقييم الأبحاث" المنشورة محليا لا يعتمد قواعد وتقاليد معروفة (أنظر الفقرة ٥٦)، فإن أساتذة العلوم البحتة، الذين لا تتوافر لهم البنية اللازمة للبحث، يكونون قد وضعوا في وضعية غير متكافئة بقوة مع زملائهم، لا سيما لجهة "العائد" من البحث (الترقية). وهذه المشكلة تحتاج إلى معالجة جدية، من أجل تعزيز البحث في الجامعة عامة، عن طريق توفير الشروط حيث هي مفتقدة، وعن طريق ضبط الشروط حيث يشيع الاستنساب.

٥٩. **تفتقد الجامعة اللبنانية سياسات مقررة للبحث العلمي بما يساهم في تطوير البحث فيها وفي تطوير المجتمع عموما، استنادا إلى إمكانياتها وأهدافها.** لم يرد في قانون الجامعة الأساسي مهمة من نوع "وضع سياسات البحث" لكي يؤديها أحد (مجلس الجامعة مثلا)، وقد اقترحت مهمة "وضع سياسة الجامعة على صعيد التعليم والبحث" لمجلس الجامعة في أحد المشاريع التي وضعت لقانون أساسي جديد. لكن المشروع لم يتحول إلى قانون. والمقصود بالسياسة البحثية وضع توجهات من نوعين: الأولى تتعلق بتطوير البنى العامة للبحث وشروطه وممارساته، والثانية تتعلق بخيارات أو اهتمامات معينة في مدة معينة من الزمن، تبعا لكلفتها وإمكانية القيام بها وللطلب عليها (من المجتمع أو أي من قطاعاته، بموجب عقود أو من دون عقود). وبالتالي تعطي الجامعة الأولوية في جهودها ومواردها لهذه الخيارات والاهتمامات.

٦٠. **هناك اتفاقات بحثية مع منظمات وهيئات محلية وأجنبية، بحاجة إلى تعزيز.** ثمة اتفاق تعاون بحثي بين الجامعة والمجلس الوطني للبحوث العلمية، ينتدب بموجبه عدد من الأساتذة للعمل في المجلس لمدة معينة، أو يقومون بأبحاث يمولها أو يستفيدون من تجهيزاته، وهو أقوى حالات التعاون بين

الجامعة ومؤسسات أخرى، وأكثرها استقرارا، ويخص أساتذة العلوم البحتة[٤٧]. وثمة اتفاقية تسمى "اتفاقية التعاون لتقييم البحث وتنميته" Accord CEDRE التي وقعت بين الحكومتين اللبنانية والفرنسية عام ١٩٩٥، والتي ينضم إليها الباحثون تبعا لخطط بحثية معينة. كذلك هناك اتفاقات تعاون بين الأوبلف والحكومة الفرنسية من جهة، وعدد من كليات الجامعة اللبنانية من جهة ثانية، يستفيد منها بعض أساتذة الجامعة لإجراء زيارات بحثية متبادلة. كذلك توفر مؤسسة فولبرايت الأميركية منحا بحثية لأستاذين أو ثلاثة كل سنة. لكن هذه الجهود، التي تنطلق عادة من خارج الجامعة، تبدو متناثرة، ولا تظهر آثارها بصورة ملموسة على الحياة الأكاديمية في الكليات التي تستفيد منها.

٦١. **ما زالت علاقات الجامعة بقطاعات العمل والانتاج، المولدة للأبحاث، ضعيفة.** هناك الكثير من الدراسات الوطنية التي شارك فيها أساتذة الجامعة بصورة فردية، لكن القليل منها نظم بالتعاون بين مؤسستين. وترتفع الأصوات غالبا للإشارة إلى عدم مشاركة الجامعة في مشاريع قطاعية يستطيع أفراد الهيئة التعليمية المساهمة الجدية فيها، ومنها مشروع بناء المدينة الجامعية نفسها. ولعل واحدا من عقبات الانخراط في مثل هذه المشاريع قانوني، لذلك قامت الجامعة منذ عام ١٩٩٨ فقط بإدخال مادة (السادسة عشرة) في قانون الموازنة العامة يسمح لها بعقد اتفاقات وتوزيع العائد بين الباحثين والجامعة[٤٨]، ولم تظهر بعد نتائج إدخال هذه المادة في قانون موازنة لعام واحد مضى.

٦٢. **ما زالت منشورات الجامعة اللبنانية محدودة في عددها وغير منتظمة، ولم تتكرس كمرجعية قوية في ميدانها.** كانت الجامعة قد نشرت قبل عام ١٩٧٥ مجموعة من الأعمال العالية القيمة. ثم تراجع النشر بين ١٩٧٧ و١٩٩٣. وما بين ١٩٩٣ و ١٩٩٨ أصدرت الجامعة حوالي ٣١ كتابا، وهو عدد لا بأس به بالمقارنة مع عدد المنشورات في أي جامعة أخرى في

لبنان وتضم هذه الإصدارات أعمالا مهمة. أما دورياتها فبلغ عددها أربعـــا، اثنتان صدر منها ثلاثة أعداد في السنوات الخمس المذكورة، وواحدة عـددان، وواحدة عدد واحد. علما بأن مجلة "أوراق جامعية"، هي الخامسة والأســـرع وتيرة في الصدور والأكثر انتشارا، تصدر عـــن الهيئـــة التنفيذيـــة لرابطـــة الأساتذة. أما عدم رسوخ المنشورات كمرجعية فيعود إلى سببين: عدم وضوح أصول النشر فيها، وعدم الانتظام وسوء التوزيع، لاسيما وأنه ليســت هنـــاك هيئة معروفة للنشر في الجامعة تنظر في أمور المنشـــورات وتعمـــل علـــى ضبطها وتعزيزها.

[أنظر التوصيات والاقتراحات: القسم الثاني، ص ١٥٦]